مـن الأدوار التي يلعبها الإعـــلام العمومي هو أن يكـــون مـــرآة عاكسة لتنوع وجهات النظر والآراء في المجتمع. ويكـــون من واجبه إعطـــاء الكلمـــة لمختلـــف المجموعات...

من التقرير

# تقـــرير أوت 2025

## وحدة الـــرصد بمركز السـلامة المهنية

النقابة الوطنية للصحفيين التونسيين
Syndicat National des Journalistes Tunisiens
snjt

# تقرير شهر أوت 2025

النقابة الوطنية للصحفيين التونسيين
وحدة الرصد بمركز السلامة المهنية

## إعـــداد

المنسقة خولـــــة شبـــح
الراصـــدة مـــروى الكـــافي
تعليق قانوني أ.منـذر الشارني

## تصميـم

الصحفي لـسعـد بن عـاشــور

النقابة الوطنية للصحفيين التونسيين
Syndicat National des Journalistes Tunisiens
snjt

# المادة 19 من العهد الدولي الخاص
# الحقـــوق المدنيــة والسـياسـية

**.1**

لكل إنسان الحق في اعتناق آراء دون مضايقة.

**.2**

لـكل إنسـان الحـق فـي حريـة التعبيـر. ويشـمل هـذا الحـق حريتـه فـي التمـاس مختلـف ضـروب المعلومـات والأفـكار وتلقيهـا ونقلـهـا إلـى آخريـن دونمـا اعتبـار للحـدود، سـواء علـى شـكل مكتـوب أو مطبـوع أو فـي قالـب فنـي أو بأيـة وسـيلة أخـرى يختارهـا.

**.3**

تستتبع ممارسة الحقوق المنصوص عليها في الفقرة 2 من هذه المادة واجبات ومسؤوليات خاصة. وعلى ذلك يجـــوز إخضاعها لبعض القيود ولكن شريطة أن تكون محددة بنص القانون وأن تكون ضرورية:

أ. احترام حقوق الآخرين أو سمعتهم.
ب. لحماية الأمن القومي أو النظام العام أو الصحة العامة أو الآداب العامة.

# مقدمة عـامة

حمل شهر أوت 2025، أحد المؤشرات السلبية المسجلة في السياسـات العمومية المتعلقة بضمان الحق في النفاذ إلى المعلومات إثر قرار إنهاء إلحـاق موظفي هيئة النفاذ إلى المعلومة وما سينجر عنه من قبر لدور هذه الهيئة الأساسي في ضمان تطبيق مقتضيات القانون الأساسي عـدد 22 لسنة 2016 المتعلق بالحـق في النفاذ إلى المعلومة. هذه الهيئة التي كـانت تلعب دورا تحكيميا مهـما في مجـال نزاعات الصحفيين/ات والمواطنين/ات مع الإدارة لتمكينهم من حقهم في الوصول إلى المعلومات المتعلقة بالتقارير المالية والأدبية والمعطيات المتعلقة بسير المنشآت العمومية خاصة في إطار دورهم الرقابي على نجاعة عملها.

وتأتي هذه الخطوة كمواصلة لسياسة تنتهجها الدولة في مجـال ضمان الحق الدستوري في الحصول على المعلومات بإصدارها المنشور عـدد 19 والمنشور عدد 4 والتي وضعت عوائق غير مشروعة في ما يتعلق بالتصريح لوسائل الإعـلام من قبل الموظفين العموميين.

ونحـن اليوم إزاء مؤشر خطير لتراجع التمتع بالحـق في الحصول على المعلومات ما يمكن أن يقود المشهد إلى الغرق في المعلومات المضللة والكـاذبة في ظل قصور السياسات الاتصالية سـواء للجهـات الرسمية أو غير الرسمية عن توفير المعلومات الآنية والمعلومات الدقيقة والاحصائيات والتقـارير الخـاصة بالوضع العام في البـلاد. وتعتبر تجفيف لمنـابع المعلومة والتي تعتبر جوهـر العمل الصحفي.

كما رفع شهر أوت اللثام عن حقيقة تمتع كـل الجهات بالحـق في الولوج إلى وسائل الإعـلام وخاصة العمومية منها، عبر التجاهل الذي جوبهت به احتجاجات الاتحاد العام التونسي للشغل وهو مـا مثل منعرجـا خطيرا في تعـامل وسائل الإعلام خاصة العمومية مع جمهورها.

ويأتي هذا المؤشر إضافة إلى تراجع عـــدد البرامج الحوارية السياسية والتي تعنى بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية وغياب التنوع والتعدد فيها. وشهد شهـــر أوت توقف إحدى هذه البرامج على البث وهو برنامج "بـوليتكا" على موجـات إذاعـة "جوهرة أف أم".

هـــذا التوقف للبرامـــج السياسية الذي يتواصـــل في ظـــل الضغط السياسي والاقتصادي من عديد الجهـــات فقر المشهد الإعلامي لحرية التعبير فيما يتعلق بالقضايا الوطنية الحـــارقة سواء في مجـــال نقـــد السياسات العمومية أو في مجالات تهم مشاغل المواطن اليومية الاقتصادية والاجتماعية كبـوادر الأزمـــة الاقتصادية ووضع السوق وغلاء الأسعار وإشكاليـــات البنى التحتية وغيرها من المواضيع ذات الصلة بالحياة العامة.

شهر أوت كان مسرحا أيضا للصنصرة والتضييق وهو مـــا يعتبر تواصلا لمحاولات تكميم الأفواه والخضوع للضغوطات.

وتنبه النقـــــابة على أن هذه السياسات المنتهجة سواء من قبل وسائل الإعلام وخاصة العمومية منها ومـن قبل الجهـــات الرسمية وغير الرسمية ضربت حـــق الجمهور في المعلومة الدقيقة والآنية خـــاصة فيما يتعلق بالشـــأن السياسي والاقتصادي والاجتماعي. كما تدق ناقوس الخطر أمام سياسة الاقتصـاد وغياب التعدد في وسائل الإعلام وهو ما يؤثر سلبا على النقاش العام ويجعله عـاجزا عن إنتاج مقترحات وبدائل للنهوض بالبلاد وخدمة المصلحة الوطنية.

وتطـــالب النقابـــة جميع الجهـات سواء مؤسسات إعلامية أو جهات رسمية إلى مراجعة سياساتها في التعامل مع الأخبار والمحتويات الإعلامية والبرامج الحوارية ومعالجة النقائص المسجلة في مجال ضمان الحق في الحصول على المعلومـات ونشرها وتداولها بحرية.

■ النقابة الوطنية للصحفيين التونسيين

# الجانب الإحصائي

- تراجع نسق الاعتداءات على الصحفيين/ان خلال شهر أوت 2025 مقـارنة بشهر جويلية المنقضي، حيث سجلت وحدة الرصد 9 اعتداءات في حـق الصحفيين/ات والمصورين/ات الصحفيين/ات من أصل 13 إشعار بحالة وردت على الوحـدة عبر الاتصالات الهاتفية ومتابعات الشكاوى الواردة على النقابة ومتابعة شبكـات التواصل الاجتماعي والاتصال المباشر مع الصحفيين/ات. وأحـالت الوحـدة شكايات للجان النقابة لعدم ارتباطها باختصاص عملها.

وكـانت الوحـدة قد سجلت خلال شهر جويلية المنقضي 16 اعتداء في حـق الصحفيين/ات والمصورين/ات الصحفيين من أصل 20 إشعارا بحـالة ورد عليها.

| مـارس 2024 | أفريل 2025 | مـاي 2025 | جوان 2025 |
|---|---|---|---|
| 10 | 16 | 18 | 8 |

| جويلية 2025 | أوت 2025 |
|---|---|
| 16 | 09 |

- وقد طالت الاعتداءات 8 ضحـايا، توزعوا حسب النـوع الاجتماعي إلى 2 إنـاث و 6 ذكور.

## توزيع الضحايا حسب النوع الاجتماعي

02
إناث

06
ذكور

## توزيع الضحايا حسب الخطط الوظيفية

وقد طالت الاعتداءات حسب الوظيفة 07 صحفيين/ات ومصـور صحفي وحيـــد.

**07** صحفي/ة

**01** مصور صحفي/ة

## الضحايا حسب المؤسسات اللإعلامية

يمثل ضحايا الاعتداءات 7 مؤسسة إعلامية توزعت إلى 4 قنوات إذاعية و2 مواقع إلكترونية و قناة تلفزية كلها تونسية.

**04** قناة إذاعية

**02** موقع إلكتروني

**01** قناة تلفزية

## طبيعة الاعتـــــداءات ضد الصحفيين

وقد طالت الصحفيين ضحايا الاعتداءات خلال شهر أوت 2025، 3 حـــالات مضايقة 2 حالات حجب معلومات. كما تعرض الصحفيون/ات إلى حـــالة احتجـــاز تسعفي وحالة اعتداء لفظي وحالة صنصرة وحالة منع من العمل.

**01** اعتداء لفظي

**03** مضايقة

**01** احتجاز تعسفي

**02** حجب معلومات

**01** مـــنـــع من العمل

**01** صنصرة

## المعتدون والمعتديات على الصحفيين

وكان المسؤولون عن هذه الاعتداءات إدارات مؤسسات إعلامية في 3 مناسبات وأمنيون وإعلاميون في 2 مناسبات لكل منهما.
و كل من محتجون ومكلفون بالاتصال مسؤولون عن اعتداء وحيد لكـــل منهما.

**02** إعلاميون

**01** مكلفو اتصـال

**02** أمنيون

**01** محتجون

**03** إدارة إعلامية

وقـــد حصلت الاعتداءات في الفضـــاء الحقيقي في 8 مناسبة وفي الفضـــاء الافتراضي في مناسبة وحيدة.
وقد توزعت الاعتـــداءات جغرافيا إلى 5 حـــالات في ولاية تونس وحالة وحيدة في كل من ولايات جندوبة وسوسة وقفصة ومنوبة.

**01** في الفضاء الرقمي

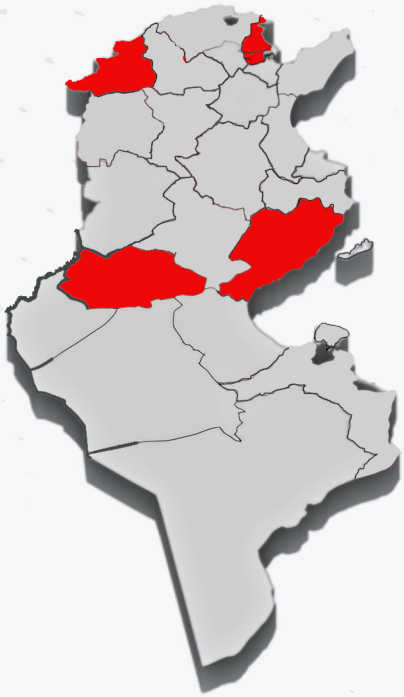

**05** تونس
**01** منوبة
**01** جندوبة
**01** قفصة
**01** سوسة

# الحالات المسجلة خلال شهر أوت 2025

## خطر يستهدف التدفق الحر للمعلومات في وسائل الإعلام

يقتضي ضمان نجاعة العمل الصحفي تدفقا حرا للمعلومات سواء عبر جمع المعلومات أو عبر حرية نشرها في وسائل الإعلام أو عبر ضمان ولوج كل الفئات إلى وسائل الإعلام وفسح المجال أمام للحديث وفق ضوابط أخلاقيات المهنة الصحفية.

وكان شهر أوت 2025 شهرا سجل عدة عوائق غير مشروعة أمام الحصول على المعلومات بالنسبة للصحفيين/ات. كما كان مسرحا لعدة عمليات رقابة مسبقة وصنصرة وتوقف خلاله برنامج إذاعي حواري يهتم بقضايا الرأي العام عن البث.

### ▪ توقف برنامج "بوليتكا"

علن مقدم برنامج "بوليتكا" الذي يبث على موجات إذاعة "جوهرة أف أم" زهير الجيس في 1 أوت 2025 توقف بث البرنامج المذكور بسبب "الضغوطات". وأكد أنّ القرار مشترك بين الإدارة والتحرير من منطلق "المسؤولية". وأشار الجيس إلى تعرض البرنامج لضغوطات عدة منذ انطلاقه.

### ▪ مساس بالحق في الولوج إلى وسائل الإعلام

تجاهلت مؤسستي التلفزة والإذاعة التونسية التحرك الوطني الذي نظمه الاتحاد العام التونسي للشغل في 21 أوت 2025 أمام مقره المركزي وقامت بالتعتيم عليه.

حيث لم ترسل التلفزة التونسية فريقا صحفيا لتغطية الحدث على الميدان واكتفت بالإشارة إليه في نهاية النشرة الرئيسية للأنباء. كما لم تنشر مؤسسة الإذاعة التونسية في أغلب مؤسساتها أخبار وتغطية حول التظاهرة.

### ▪ حجب معلومات حول إنتاج الفسفاط في تونس

تم حجب معلومات حول إنتاج الفسفاط بشركة فسفاط قفصة في 11 أوت 2025 من قبل وزارة الصناعة والطاقة والمناجم. حيث طلب كل من مراسل اكسبراس أف أم حسام الدلالي ومراسل إذاعة موزاييك أف أم معلومات من الوزارة موفى شهر جويلية للاطلاع على تطور الإنتاج والتي تتوفر لدى إدارة الشركة. ولم يتلقى الصحفيون جوابا من الوزارة رغم مرور الفترة الزمنية القانونية للمطلب المقدم. وقد تواصلت وحدة الرصد مع المكلف بالاتصال بالوزارة المعنية التي أكدت أنّ المعلومات غير متوفرة وأن الوزارة لا تعتبر أن الوقت مناسب للتصريح حول إنتاج الفسفاط وأنه فور توفر المعلومات سيتم مد الصحفيين/ات بها.

### ▪ احتجاز صحفي لتصويره قرب ثكنة عسكرية

احتجز أعوان أمن الصحفي وصاحب منصة "فكرة ورأي" إسكندر نوار والصحفية المرافقة له سلمى بوزقرو خلال تصويرهما بشارع مجاور لثكنة عسكرية بمنوبة ونقل أعوان الأمن الصحفي إلى منطقة الأمن بمنوبة. وقد تم تحرير محضر سماع في حق الصحفيين، كما قام أعوان الأمن بمعاينة المادة الإعلامية المصورة التي لم تكن تحتوي على فيديوهات متعلقة بالثكنة العسكرية.
وقد كان الصحفيون بصدد تصوير تقرير مرتبط بمسائل اجتماعية ولا علاقة له بالثكنة العسكرية ورغم تأكيدهما الموضوع إلا أنه تم تحرير محضر في حقهما.

### ▪ صنصرة خبر بيان النقابة على صفحة الإذاعة التونسية

حذف المكلف بإدارة الصفحة الرسمية للإذاعة التونسية في 31 أوت 2025 التدوينة المتعلقة ببيان النقابة الوطنية للصحفيين التونسيين التي أعلنت فيه الانضمام للحملة الإعلامية العالمية لمساندة صحفيي/ات غزة التي يقودها الاتحاد الدولي للصحفيين. وقد تم حذف التدوينة بعد ساعة من نشرها.

## مضايقات تطال الصحفيين/ات

تواصلت المضايقات في حق الصحفيين/ات خلال شهر أوت 2025 تزامنا مع المهرجانات الصيفية وحتى داخل غرف التحرير، كما تعرض الصحفيون/ات إلى مضايقات وتحديد مجال تحرك والتمييز والاعتداءات اللفظية.

### ▪ مضايقة صحفية خلال مهرجان بلاريجي

ضايق عون حماية مدنية مرفوق بعون أمن الصحفية ملاك الشوشي خلال تغطيتها لعرض مسرحية "ليلة عجب" ضمن فاعليات مهرجان بلاريجيا بجندوبة في 1 سبتمبر 2025. حيث وبتنقل الصحفية إلى المركب الثقافي عمر السعيدي للتغطية تم تمكينها من مكان في الشرفة للتصوير، وتفاجأت الصحفية بصراخ عون حماية مدنية يطالبها بمغادرة المكان فأكدت له أن المكلف بالاتصال هو من طلب منها العمل من الشرفة المذكورة ورغم تدخل المكلف بالاتصال لفض

الإشكـــال تمسك عـــــون الأمن بمطالبته بمغادرة المكان مواصلا الصراخ عليها. وبتواصل وحدة الرصد مع المكلف بالاتصال بالمهرجان أكد أنه تثبت من أسبـــاب ســـوء التفاهم الحاصل خـــلال العرض مشيرا أنّ أعـــوان الحماية المدنية برروا مطالبتهم للصحفية بمغادرة المكان بوجود وصلات كهربائية يمكن أن تمثل خطرا عليها.

## ▪ مضايقة صحفية بقاعة التحرير

ضايق رئيس قسم الرياضة بالتلفزة التونسية الصحفية إسلام بن صالح في 26 أوت 2025 خلال اجتماع التحرير عن طريق ابعادها مؤقتا عن التقديم بسبب الوزن. وقد تطرق رئيس التحرير خلال الاجتماع إلى معايير اختيار الظهور على الشاشة مؤكدا أنّ الوزن هو أحد هذه المعايير فأكدت له الصحفية أن نفس المعيار يمكن أن ينطبق عليه فأشار أنه " ليس المرأة مثل الرجل".
وقد نفى رئيس التحرير أي نية له في التنمر أو الإساءة وإنمـا هو نقـــاش مهني حول معايير الحضور التلفزي مشيرا أن المظهر الخارجي مهم العناية به.

## ▪ مضايقة صحفي خلال وقفة احتجاجية

ضـــايق مجموعـــة من المحتجين من "الدكـــاترة المقصيين" في 20 أوت 2025 الصحفي بمنصة "فكرة ورأي" إسكندر نوار خلال تغطيته للوقفة الاحتجاجية التي نظموها أمام المسرح البلدي بشارع للحبيب بورقيبة للمطالبة بالانتداب. حيث عمل المحتجون على التدقيق في هويته الصحفية بطريقة مستفزة وتهكمية مؤكدين أنه لو انتمى لقنوات الجزيرة أوالعربية أو وسيلة إعلام معارضة لرئيس الجمهورية لما صرحوا له.

## ▪ اعتداء لفظي على مصور صحفي

عمد أحد المصورين إلى سب وشتم المصور الصحفي المستقل جلال الفرجاني في 19 أوت 2025 عبر رسالة صوتية فيها سب وشتم وقذف وتهديـــد بفعل يجـــرمه القانوني. يأتي هذا الاعتداء إثر خلاف جد بينهما خلال العمل على تغطية مهرجان قرطاج الدولي حول تموقع المصورين/ات الصحفيين/ات.
واطلعت وحدة الرصد على الرسالة الصوتية وعمل المصـــور الصحفي على تقديم شكاية في علاقة بالملف.

# التعليق القانوني العام

## التعليق القانوني

سجلت وحـــدة الرصـــد عديد الملاحظات والاعتداءات التي طـــالت الصحفيين والمؤسسات الإعلامية وكان لافتا قرار الحكومة إلحاق موظفي هيئة النفاذ إلى المعلومة برئاسة الحكومة بما يعني عمليا تجميد نشاط الهيئة المذكورة وتعطيل القانون المنظم لها. وللتذكير فإن الهيئة تتولى البت في الدعاوى المرفوعة لديها في مجال النفاذ إلى المعلومة ولها الحـق في القيـــام بالتحريات اللازمة لـــدى الهياكل العمومية المعنية، كمـــا تراقب متابعة الإلتزامات بإتاحـــة المعلومـــة بمبادرة من الهيكل المعني وإبداء الرأي في مشاريع القوانين في مجال نشاطها والعمل على نشر ثقافة النفاذ الى المعلومة وإعداد الأدلة اللازمة لذلك والتقييم الدوري حول مدى تكريس الحق في المعلومة من طرف الهياكل المعنية واعداد تقرير سنوي حول نشاطها. ويعتبر تجميد عمل الهيئة مساسا بحـــق المواطن في الإعلام وفي الحصول على المعلومة وفي تحسين جودة المرفق العمومي ودعم مشاركة العموم في وضع السياسات ومتابعة تنفيذها وتقييمها.

وأثارت تغطية الإعلام العمومي والخاص لمسيرة الاتحاد العام التونسي للشغـل نقاشا حول دور الإعلام في مجال نقل المستجدات والأحـــداث بحيادية ومـــدى فسحه المجال أمام جميع المكونات الاجتماعية للإدلاء برأيها وإيصـال مواقفها إلى الجمهور الواسع. وأشارت الواقعة إلى مسائل حرية النشر دون مراقبة ســواء كانت بطريقة مباشرة أو غير مباشرة وعدم توجيه الإعلام أو تسييسه ومنع خدمـة المصالح الضيقة على حساب المصالح العامة التي تشمل جميع أفـــراد المجتمع. وقد أصدرت نقابة الصحافيين بيانا في الموضوع دعـــت فيه وســـائل الإعـلام العمومية والخـــاصة إلى التمسك بالاستقلالية المهنية وبميثاق شرف المهنة

وإيصال المعلومة للمواطن. كما أصدر مجلس الصحافة بيانا في نفس الاتجـــاه معتبرا أن حق الجمهور في المعلومة هو حق دستوري وأخلاقي لا يجوز المساس به وعلى الاعلام العمومي والخاص الإلتزام به مع ضرورة احـترام المعايير المهنية في التغطية الإخبارية.
كما كـــان لافتا الإعـــلان عن إيقاف برنامج حواري سياسي كان يبث على أمواج إحدى الإذاعات الخاصة وهـــو ما اعتبره المتابعون مســـاسا بحـــق الجمهور في المعلومة وفي التنوع والتعددية الإعلامية.

## دور الإعـــلام العمومـي

من البديهي القـــول أننا نعيش في زمن الاستهلاك السريع والســـائب للأخبـــار والمعلومات حيث تختلط الأخبار الكاذبة في صلب الأحداث وهو مـــا يطـرح القيام بجهد مضاد لفرز الحقيقة عن الإشعاعات وفهم دور وســـائل الإعلام في مجتمع ديمقراطي.

وتحتل وســـائل الإعـــلام العمومية موقعا محـــوريا في المشهـــد الإعلامي والاجتماعي ولها دور رئيسي في نشر أخبار حيادية وموضوعية وتنفـــذ إلى كـــل المواطنين، وهي تبعا لذلك مرفق عام لا تقوده المصالح التجـــارية أو السياسية الخاصة، كما أن الإعلام العمومي ملزم بنشر المعلومات الموثوقـة والشـــاملة والمتوازنة، وأن يقوم بتغطية الأنشطة والمواضيع ذات النفع العام ســواء تعلق الأمر بالمجال السيـــاسي أو الاقتصـــادي أو الثقـــافي أو بالمستجـــدات المحليـــة والدولية. وخلافا للمؤسسات الإعلامية الخاصة فإن هدف الإعـــلام العمـــومي ليس توسيع قاعدة المتابعة والمشاهـدة لغايـــات تجارية بـــل لضمـــان أن تصل المعلومات لأكبر عدد ممكن من المواطنين مع احترام مبدأ الحيادية.

ويلعب الإعـــلام العمـــومي دورا هـــامـا في التربية على المواطنة من خلال نشر محتويات تربوية وثقافية وإنتاج فقرات بيداغوجية ووثائقية وإنتـــاجـــات تـــدعـــم المعرفة في مختلف المجالات مثل التاريخ والعلوم والفنون والصحة وهو ما من شأنه أن يساهم في نهضة المجتمع وثرائه الفكري.

ومن الأدوار التي يلعبها الإعـــلام العمومي هو أن يكـــون مـــرآة عاكسة لتنوع وجهات النظر والآراء في المجتمع. ويكـــون من واجبه إعطـــاء الكلمـــة لمختلـــف المجموعات بما في ذلك تلك التي لا تجد حظها داخل الإعلام التجاري مثل سكـــان الأرياف والمجموعات الإجتماعية المهمشة وهذا التنوع ضروري لضمان نقـــاش عام ومفتوح ودامج.

كما أن للإعلام عمومي دورا في التلاحم الاجتماعي من خلال نشر محتويات تجمع المواطنين حول قيم مشتركة وحول الهوية الوطنية أو الثقافية ورهانات المجتمع

وملخص القول أن دور الإعلام العمومي هو ضمان إعلام الجودة ونفاذ الجميع إليه بالتزامن مع النهوض بالتربية والتعددية والتلاحم الاجتماعي والتنوع الثقافي.

## حق النفاذ إلى وسائل الإعلام

إنّ النفاذ الى وسائل الإعلام العمومية هو حق، ويوجد توجه واضح لإلزام الحكومات بضمان هذا الحق في النفاذ. وهذا التوجه تبناه المقرر الخاص للأمم المتحدة المعني بحرية الرأي والتعبير في تقرير له يعود الى سنة 1999. وفي سنة 2000 أصدرت المحكمة العليا في زيمبابوي قرارين مبدئيين أصبحا يشار إليهما في فقه القضاء الدولي حول مسألة النفاذ الى وسائل الإعلام: بموجب أحد القرارين ألزمت المحكمة مؤسسة ZBC ببث إشهارات ولقطات حملة "لا " خلال استفتاء جرى في هذا البلد حول مشروع دستور جديد، مع العلم أن حملة " نعم" التي كانت تؤيدها الحكومة تم بثها بشكل واسع. وفي جوان من نفس العام وقبل الانتخابات البرلمانية ألزمت المحكمة نفس المؤسسة الإعلامية بالتوقف عن كل بث سياسي منحاز ضد إحدى الحركات السياسية وأن تقوم بمهامها بحيادية طبق القانون المتعلق بالبث بدون تمييز على أساس الأفكار السياسية ودون تعطيل حق الأشخاص في بث وقبول الأفكار والمعلومات.

ويوجد في فقه القضاء الدولي والإقليمي عديد النماذج للأحكام والقرارات التي اعتبرت أن التوصيات الحكومية أو الإدارية بعدم إنجاز تقارير صحفية حول تصريحات أو أنشطة الزعماء السياسيين أو غيرهم أو عدم قبول تصريحاتهم تمثل كلها خرقا للضمانات الدستورية لحرية التعبير في أي بلد. وجاء في قرار المحكمة العليا لدولة Trinité et de Tobago ما يلي: طالما أن التليفزيون هو إحدى اقوى وسائط الاتصال في العالم الحديث فان التعبير عن وجهات النظر السياسية يشمل التعبير عنها من خلال التليفزيون العمومي تماشيا مع روح الدستور وأنّ أيام خطابات صناديق الصابون والمنشورات السياسية قد تجاوزها الزمن.

وفي سنة 1999 صرح المقرر الخاص حول حرية الرأي والتعبير عبيد حسين من خلال تقريره السنوي أن " احترام وتطوير بعض المبادئ الأساسية تخلق بيئة مناسبة لحماية الحق في تقصي واستقبال ونشر الأخبار، ومن تلك المبادئ أنه يجب تفادي احتكار وسائل الإعلام وذلك في مصلحة تعددية الخيارات ووجهات النظر، وأنّ المسؤولية الملقاة على عاتق وسائل الاعلام التي تراقبها الدولة هي أن لا تصبح أجهزة للتسويق والدعاية لحزب سياسي أو للحكومة على حساب الأحزاب أو المجموعات الأخرى".

ووضع المقرر الخاص المذكور قائمة في التزامات الدول من أجل ضمان حد أقصى من الأخبار الموجهة للجمهور:

- يجب ألا تكـــون التغطيـــات الإعلامية تمييزية أو مبنية على أفكـــار مسبقـــة.
- عدم صنصرة البرامج.
- عدم تحميل المؤسسات الإعلامية مسؤولية التصريحات الاستفزازية للضيـــوف مع ضمان حق الرد
- التمييز بين نشرات الأخبار والندوات الصحفية في نطاق وظائف أو أنشطة أعضاء الحكومـــة خـــلال الانتخـــابات وخـــاصة إذا كـــان أولئك الأعضاء مرشحون لتلك الانتخابات.
- المســـاواة في مـــدة البـــث طبـــق قواعـــد العدالـــة والتناصف.
- أن تمنح البرامـــج الحواريـــة للإعلام العمومي فرصا متساويـــة للفرقاء لعرض أفكارهم الخاصة وأن يمكن الصحفيون من طرح الأسئلة عليهم بحرية.
- التأكيد على الدور التربوي لوسائل الإعلام.

وتعتبر البرامـــج السياسية في قلب الحيـــاة السياسية للديمقراطيـــات الحديثة والتعليقات الصحفية يجب أن تتناول الوعـــود التي لـــم يتم احترامها أو خيانتـــها والنقاش حول مدى واقعية مقترحات المرشحين للانتخابات التي تغذي بدورهـــا الحوار السياسي .

# التوصيات

**إنّ النقابة الوطنية للصحفيين التونسيين وبعد ما أوردته من تفاصيل حول الاعتداءات المرتكبة ضد الصحفيين خلال شهر أوت 2025 فإنها توصي:**

## رئاسة الحكومة

- مراجعة قرارات إنهاء إلحاق موظفي هيئة النفاذ إلى المعلومات وتفعيل دور الهيئة في مجال احترام الحق في الحصول على المعلومات.
- إتمام العمل على النصوص المنظمة لعمل المكلفين بالنفاذ إلى المعلومات بالإدارات والمنشآت العمومية واحترام أدوارهم داخلها.
- مراجعة سياستها الاتصالية داخل مختلف الوزارات ومواءمتها لاحتياجات وسائل الإعلام للمعلومات ووضع آلية واضحة وآجال معقولة للاستجابة لها.

## وزارة الداخلية

- تفعيل الاتفاقية الثنائية مع النقابة الوطنية للصحفيين التونسيين بعد توقف خلية الأزمة عن الاستجابة الفعالة للتبليغات الواردة عليها وغياب مرجع نظر لدى الوزارة للتنسيق مع النقابة.
- تعميم نشرة إخبارية مقتضيات الجانب المضمن بمدونة السلوك الخاصة بأعوانها في التعامل مع وسائل الإعلام.

## إدارة المؤسسات الإعلامية

- إيقاف التدخل في التحرير واحترام استقلالية غرف التحرير عن الإدارة.
- احترام حق كل الأطراف في الولوج إلى وسائل الإعلام في إطار المساواة وعدم التمييز وضمان حرية التعبير خلال الحضور الإعلامي.

54

النقابة الوطنية للصحفيين التونسيين
Syndicat National des Journalistes Tunisiens
snjt